المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17S حزيران 2025
No.17S JUNE 2025

التطورات السياسية في الصومال 1920-1990

نادر غفوري نادر

الملخص

الصومال واحدة من البلدان العربية الافريقية التي لم تنعم بالأمن والاستقرار، اذ تعرضت شأنها شأن العديد من الدول الى التجزئة والانقسام من القوى الاستعمارية الاوربية التي عملت على تقطيع اوصال ذلك البلد، وخلال مرحلة التحول التي شهدتها الصومال كدولة مستقلة لم تتمتع باستقلالها الكامل، اذ بقيت مجزئة الى خمسة أقاليم مما جعلها من أكثر البلدان التي تعاني من حالة عدم الاستقلال السياسي ، والتي تصاعدت حدتها خلال حقبة التسعينات، مما ادخل البلاد في حرب اهلية، كان لها تأثيرها في بروز العديد من الحركات السياسية المعارضة ولا سيما الاسلامية منها. التي كان تأثيرها في واقع الصومال السياسي وذلك من خلال موازين القوى في البلاد بالشكل الذي مكنها من السيطرة على مقاليد الامور والتحكم بعملية صنع القرار السياسي في البلاد . لم ينتهي الحماس الوطني عند الصوماليين في مواجهة المستعمر الاجنبي، بل أخذوا في اتجاه التكتيك نحو العمل النضالي السري، بتشكيل جمعيات ونوادي سرية خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، وانطوت بداية الحكم الوطني وتجربة الحكم البرلماني مع توحيد الصومال واستقلاله على الكثير من بذور الفرقة والانقسام الإقليمي فقد حصل الجنوبيون على المناصب القيادية في الدولة وهو ما ولد الصوماليين الشماليين إحساسا بالاضطهاد الذي عمقته ممارسات النظام الحاكم بإهمال المنطقة الشمالية ، يضاف الى ذلك ضعف المؤسسات التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال، فأسهم ذلك في تقوية الصراع الاجتماعي، وان معظم الحركات الاسلامية التي ظهرت في الصومال في نهاية القرن العشرين كانت نتاجاً لحالة الفوضى التي عمت ارجاء البلاد لاسيما بعد انهيار السلطة المركزية ، وان كان تأثيرها محدود في الساحة الصومالية، مما اثار مخاوف بعض دول الجوار الافريقي ومنها اثيوبيا بسبب حالة العداء التقليدي بين اثيوبيا وتيار الاسلام السياسي في الصومال . ان حالة الانقسام التي أخذت تطفو على السطح بين الحركات الاسلامية قد تؤدي الى مزيد من عدم الاستقرار السياسي في الصومال ، فضلا عن ان ذلك سيزيد الوضع سوءاً وبالتالي ستخفق الحركات الاسلامية التي تولت السلطة في الصومال من ادارة امور البلاد مما يجعل من السهل القضاء عليها من قبل العديد من القوى الاقليمية والدولية الساعية للقضاء على أي توجه اسلامي ليس في الصومال فحسب وانما في عموم القارة الافريقية .

كلمات مفتاحية : الصومال ، السياسة ، افريقيا

Because of politics in Somalia 1920-1990

Nadir Ghafori Nadir

Abstract

Somalia is one of the Arab African countries that has not enjoyed security and stability. Like many countries, it was subjected to fragmentation and division by the European colonial powers that worked to dismember the country. During the transitional phase that Somalia witnessed as an independent state, it did not enjoy full independence, as it remained fragmented into five regions, making it one of the countries suffering the most from a state of political lack of independence. This lack of independence escalated during the nineties, plunging the country into a civil war that had an impact on the emergence of many opposition political movements, especially the Islamic ones. Their influence on the political reality of Somalia was through the balance of power in the country in a way that enabled them to control the reins of affairs and the political decision-making process in the country.The Somalis' nationalist fervor in confronting foreign colonialism did not end there. Rather, they shifted toward clandestine combat tactics, forming secret societies and clubs during the 1930s.

The beginning of national rule and the experience of parliamentary rule, along with the unification and independence of Somalia, sown many seeds of discord and regional division. Southerners gained leadership positions in the state, which created a sense of oppression among northern Somalis, deepened by the ruling regime's neglect of the northern region. In addition, the weak institutions that assumed power after independence contributed to the intensification of social conflict. Most of the Islamist movements that emerged in Somalia at the end of the 20th century were the product of the chaos that pervaded the country, especially after the collapse of the central authority. Their influence on the Somali scene was limited, raising concerns among some neighboring African countries, including Ethiopia, due to the traditional hostility between Ethiopia and the political Islamist movement in Somalia. The emerging division among Islamist movements could lead to further political instability in Somalia. Furthermore, it will worsen the situation, and the Islamist movements that have taken power in Somalia will fail to govern the country, making it easy for them to be eliminated by the many regional and international powers seeking to eliminate any Islamist trend, not only in Somalia but across the African continent as a whole.

Keywords: Somalia, politics, Africa

المقدمة:

تعد الصومال واحدة من البلدان العربية الافريقية التي لم تنعم بالأمن والاستقرار، اذ تعرضت شأنها شأن العديد من الدول الى التجزئة والانقسام من القوى الاستعمارية الاوربية التي عملت على تقطيع اوصال ذلك البلد، وخلال مرحلة التحول التي شهدتها الصومال كدولة مستقلة لم تتمتع باستقلالها الكامل، اذ بقيت مجزئة الى خمسة أقاليم مما جعلها من أكثر البلدان التي تعاني من حالة عدم الاستقلال السياسي ، والتي تصاعدت حدتها خلال حقبة التسعينات، مما ادخل البلاد في حرب اهلية، كان لها تأثيرها في بروز العديد من الحركات السياسية المعارضة ولا سيما الاسلامية منها. التي كان تأثيرها في واقع الصومال السياسي وذلك من خلال موازين القوى في البلاد بالشكل الذي مكنها من السيطرة على مقاليد الامور والتحكم بعملية صنع القرار السياسي في البلاد .

اولا: الجذور التاريخية للصومال:

ان واقع الصومال السياسي وما ال اليه من عدم استقرار سياسي ، وسوء الاوضاع على كافة الاصعدة نجد له جذوراً في اعماق التاريخ الصومالي السياسي، فالحقائق التاريخية تنبئنا ان تلك الدولة ذات الاهمية التاريخية والاستراتيجية في القرن الافريقي لم تكن غائبة يوما عن أمال وأطماع المستعمر الاجنبي، فمنذ ان قررت الدول الاوربية وضع تسوية نهائية لمشكلاتها في مؤتمر فينا الشهير (1814- 1815)، وبموجبه أقامت نظامها الدولي الذي عرف بمؤتمر الوفاق الاوربي، والذي استمر لنحو مائة عام، تمكنت فيه اوربا من الاتفاق على تقسيم القارة الافريقية، واستعمارها بعد مرحلة طويلة من الكشوفات الجغرافية، والمحاولات الفردية من قبل بعض الدول الاوربية، فضلا عن مؤتمر برلين الذي عقد في عامي (1884-1885)، الذي وضع خريطة تقسيم القارة الافريقية بين الدول الاوربية، وحدد لكل دولة من تلك الدول الاستعمارية حدود مستعمراتها الجديدة – وفي غضون اقل من عشرين عاما، تم وضع افريقيا كلها – تقريبا في قبضة الاستعمار الاوربي، فضلا عن انه اعترف للمرة الاولى بقوة محلية افريقية هي اثيوبيا اذ منحها نصيبا من التوسع الاقليمي على حساب الاراضي الصومالية ، ومع نهاية القرن العشرين، اتضحت معالم تقسيم الاراضي الصومالية ، اذ تم تقسيمها الى خمسة اجزاء بين ثلاث امبراطوريات اوربية هي بريطانيا، وفرنسا، وامبراطورية افريقية هي اثيوبيا [1].

ونتيجة لاستعمار القوى الاوربية للاراضي الصومالية نشأت الحركة الوطنية في الصومال ، اذ احتضنت الطرق الصوفية حركات التحرر الوطني من اجل الاستقلال، والتي تزعمها الشيخ محمد عبد الله حسن في الصومال الشمالي منذ عام 1899 والذي اتبع في البداية سياسة سلمية في حركته ومن ثم انتقل الى الجهاد الحربي والكفاح ضد بريطانيا ، ونجح في جمع الصوماليين في الاقاليم الخمسة تحت قيادته الى ان تمت تصفية في كانون اول 1920 [2].

لم يخب الحماس الوطني عند الصوماليين في مواجهة المستعمر الاجنبي، بل أخذوا في اتجاه التكتيك نحو العمل النضالي السري، بتشكيل جمعيات ونوادي سرية خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين ، لمواجهة عمليات تخطيط الحدود (مناطق النفوذ الاستعماري الاوربي) الذي قسم الصومال الكبير حتى برز اول حزب سياسي صومالي على درجة عالية من النضج والخبرة عام 1943 وهو حزب (وحدة الشباب الصومالي) الذي اتخذ من مدينة مقديشو مقراً له، ويسعى ذلك الحزب الى تحرير الصومال الكبير واتخاذ الدين الاسلامي دينا رسميا للدولة، واعتبار الصومال جزءا من الوطن العربي والاسلامي الكبير [3].

أصبح ذلك الحزب حزباً جماهيرياً له فروع في كل اقاليم الصومال بما فيها اقليم هرر واوغادين، كما اصبح قائد الحركة الوطنية من اجل الحصول على الحقوق الصومالية في الاستقلال والوحدة ، اذ مثل غالبية الشعب الصومالي ودخل في مفاوضات مع السلطات البريطانية منذ عام 1946، لتحقيق ، طابل الشعب الصومالي ومع ذلك ، فقد اخفق في تحقيق الاستقلال، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قررت الدول الكبرى، ان تحدد مصير المستعمرات الايطالية في القارة الافريقية، ولعدم استطاعة تلك لدول التوصل الى اتفاق بشأنها ، قررت احالة برمتها الى الجمعية العامة للامم المتحدة التي توصلت في جلستها المنعقد في 30 تموز عام 1948 الى الآتي [4]:

1- يصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذا في نهاية عشر سنوات على موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية .
2- خلال المرحلة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وتكون ايطاليا السلطة القائمة بالادارة .

كان قرار الوصاية بنظر الصوماليين سلبيا، الا انهم ابدوا موافقتهم عليه ولا سيما بعد ان علموا ان مدته لن تتجاوز عشر سنوات، فقد كان بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها اقامة الهيئات التمثيلية في المستويات المختلفة و(صوملة) الادارة ونقل السلطة بالتدرج الى ايدي ابناء البلاد فضلا عن انه، يمثل انتزاع للاعتراف باستقلال البلاد قياسا مع الاوضاع السابقة[5].

وفي ظل تلك التطورات ، قررت بريطانيا عام 1959 تكوين مجلس تشريعي ووزارة وطنية ، واعلنت عدم اعتراضها على الوضع الذي يراه اهل الإقليم بالنسبة الى الصومال الايطالي . اذ ابدى اهل الإقليم رغبتهم بالاتحاد مع الصومال الايطالي بمجرد حصوله على الاستقلال [6]. وبالفعل ما ان اعلن استقلال الصومال البريطاني (الصومال الشمالي) ، تبعه باربعة ايام استقلال الصومال الايطالي (الصومال الجنوبي)، حتى اعلنت الوحدة بين الاقليمين في 26 تموز 1960 لتظهر الى الوجود جمهورية الصومال [7].

تم تشكيل اول حكومة مدنية، تكونت من عين أدم عبدالله عثمان، رئيسا للدولة، وعبد الرشيد شيرماكي رئيسا للحكومة ، الا ان تلك الحكومة أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي للصومال ، اذ أدخلت البلاد في مواجهات عسكرية مع الجارة إثيوبيا ، في الوقت الذي كانت فيه الصومال تعاني من التخلف والفقر ، ولعل ذلك ما جعلها تخسر في انتخابات عام 1967 التي فاز فيها حزب رابطة شباب الصومال، الذي تقلد فيها عبد الرشيد شيرماكي رئاسة الدولة، فيما تولى محمد ابراهيم عجال رئاسة الوزراء [8].

اتبعت تلك الحكومة سياسة اكثر مرونة من سياسة الحكومة السابقة ، فسعت الى المصالحة مع اثيوبيا للتفرغ لمعالجة مشكلات البلاد المتفاقمة ، الا ان سياسة المصالحة قوبلت بالمعارضة الشديدة من قبل الشعب الصومالي بكونها قد أهدرت حق تقرير المصير للصوماليين في اثيوبيا وكينيا . لم تستمر تلك الحكومة مدة طويلة بسبب اتهامها بالفساد وسوء الادارة ، الامر الذي ادى الى تعرضها لانقلاب عسكري قاده الملازم محمد سياد بري في تشرين الاول 1969 [9].

ثانياً: انقلاب عام 1969 وآثاره السياسية والعسكرية على الصومال :

انطوت بداية الحكم الوطني وتجربة الحكم البرلماني مع توحيد الصومال واستقلاله على الكثير من بذور الفرقة والانقسام الإقليمي فقد حصل الجنوبيون على المناصب القيادية في الدولة وهو ما ولد الصوماليين الشماليين إحساسا بالاضطهاد الذي عمقته ممارسات النظام الحاكم بإهمال المنطقة الشمالية ، يضاف الى ذلك ضعف المؤسسات التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال ، فأسهم ذلك في تقوية الصراع الاجتماعي ، حيث افتقد حزب الشباب الصومالي الحاكم رؤية سياسية واضحة فكانت قيادته في معظمها انتهازية تسعى لتحقيق مصالح خاصة، ونتيجة لذلك تصاعد الغضب الشعبي بما أسفر عن مقتل عبد الرشيد شارماركي رئيس الدولة[10]، فقام الجيش بقيادة محمد سياد برى بانقلاب غير دموي عام 1969 للسيطرة على الفوضى السياسية وشكل مجلسا للثورة من العسكريين وبذلك انتهت فترة الحكم المدني، وقامت الحكومة بتبني النهج الاشتراكي وحلت الأحزاب وعقدت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي عام 1970 ولكن هذه الاشتراكية كانت نوعا من البراجماتية التي تخدم هدف سياد برى في البقاء على قمة السلطة بغض النظر عن الأسلوب الأمثل لتحديد مستقبل الصومال فتضاءلت المشاركة الشعبية في العملية السياسية وازدادت آليات سيطرة الحكومة المركزية، بينما لم يكن هناك أية قيود على الرئيس الذي احتكر كل المناصب، رئيس دولة، القائد الأعلى للجيش، ورئيس المجلس القضائي، رئيس مجلس الوزراء [11].

وبعد اسبوع من قيام الثورة اعلنت اهدافها الرئيسية ومنها أزالة الفوضى والفساد والروح القبلية، وحظر الاحزاب السياسية، والاعداد لانتخابات تجري في الوقت المناسب، هذه بالنسبة للسياسية الداخلية، واما ميخص السياسية الخارجية ، فقد دعت الى دعم التضمان الدول وحركات التحرير الوطنية ، ومعارضة جميع انواع الاستعمار، كذلك النضال من اجل الوحدة القومية الصومالية والمحافظة عليها، وانتهاج سياسية الحياد الايجابية والمحافظة عليها، والالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تمت مع الحكومة السابقة [12].

رأى مجلس قيادة الثورة ضرورة أن يكون للثورة محتوى فكرى معين، وكان امامهم الاختيار بين ثلاث ايدلوجيات: اسلامية، او عربية، او شرقية . ورفضت كل من الأيدلوجية الاسلامية على اساس ان التجارب السابقة مع رجال الدين كانت سبب من أسباب ما تعانيه الصومال من جمود، حيث أن غالبية رجال الدين كان كل منهم يفسر القرآن لصالح القبيلة او المجموعة التي يمثلها، ورفضت أيضاً الايدلوجية الغربية لأن مرارة الاستعمار التي عانت البلاد منها ، سواء الايطالي أو الانجليزي أو الفرنسي، والاستغلال الذي كان الشعب الصومالي ضحية له، فلم يبقى الا أيدلوجية الشرق، وقد وجدت كثيراً من الأنصار يؤيدونها فكثير من اعضاء مجلس الثورة تلق علومه في موسكو والجيش سلاحه ومعدات وخبرؤاه سوفيت وان الدول الشرقية اتخذت موقفاً ايجابيا في مساندتها للثورة [13].

ثالثاً: حرب الاوجادين عام 1977:

بدأ الصوماليون في الأوجادين حرب عصابات محدودة في أوائل الستينات من القرن العشرين وحدثت مناوشات حدودية مع إثيوبيا في عام 1961 و 1964 انتصرت فيها إثيوبيا بسهولة ويسر، وبعدها تجنب الصوماليون مجابهة إثيوبيا حتى عام 197 عندما تسببت الثورة في إثيوبيا بإضعافها كثيراً أو إنهاك قواها، اقترح الرئيس سياد بري على النظام الجديد في إثيوبيا أن يسمح بحق تقرير المصير للأهالي أوجادين ، رفضت إثيوبيا هذا الإقتراح ، وهنا بدأت الصومال في دعم جبهة تحرير غرب الصومال، حيث استطاعت هذه الأخيرة الاستيلاء بسهولة على معظم أرضي إقليم أوجادين [14].

احتجت موسكو على هذا الغزو وأدانته فما كان من الصومال إلا أن فض معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي بعد أن كان وقعها في جويلية 1974 وردا على سياسة مقديشو المعادية أغدقت موسكو مساعداتها على إثيوبيا لتثبيت النظام الاشتراكي الجديد فيها ومقاومة الغزو الصومالي للاوجادين وهنا حاول سياد برى الاتصال بالغرب طلبا للمساعدة لكن الغرب أوقف المساعدات العسكرية عنه في سبتمبر من السنة نفسها ما اضطر مقديشو الى وقف الحرب في جويلية 1978، فشلت حملة أوغادين فكانت لها انعكاسات سلبية داخل الصومال خصوصا في منطقة الشمال حيث كانت تدور المعارك إذ أن السلطة راحت تعامل سكان هذه المنطقة وكأنها تخضع لاستعمار أجنبي ومازاد من حدة الأزمة في السلطة عندما

أعلن استقلال الصومال الشرقية التي أصبحت تعرف بجيبوتي ما أعطى للهزيمة أبعاد مضاعفة على النظام الصومالي [15].

كانت الهزيمة في حرب الاوغادين عام 1977 هي التي فجرت المعارضة لنظام سياد بري وممارساته القمعية وكان ضباط الجيش أول من عارض سياد بري ، فقام بإعدام عدد كبير منهم بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في افريل 1978 وفر الباقي الى نيروبي (عاصمة كينيا) ثم الى اثيوبيا مكونين جبهات المعارضة لنظام سياد بري وهي جبهة الخلاص الديمقراطي، وقد شارك مع هؤلاء الضباط بعض من العناصر المدنية (المجيرتين) من السياسيين السابقين وق وات رجال الإدارة والتجارة وهي حركة تمثل مصالح (المجيرتين) فقط وتعتبر أول تيار سياسي انشق عن حكومة سياد بري وهي التي أتاحت الفرصة لباقي المعارضين في القوات المسلحة ، وفي ابريل 1981 قام بعض من المهاجرين الاسحاقيين في لندن بتكوين الحركة الوطنية (Somali National Movement) وأصبحت ثاني حركة معارضة لحكم الصومالية سياد بري والتي تعتمد على الأصل القبلي [16]

وفي عام 1982 تم التحالف بين الجبهتين ومنذ 1983 بدأت الحركة الوطنية بإرسال الكومندوز الى داخل الصومال لتنفيذ عمليات هجومية ضد المواقع الحكومية، إلا إن الحكومة أوقفت أي تشويش لهذه الحركات بعد أن عاملت الأقاليم الموالية لهم بالحديد والنار ومن ناحية أخرى فرقة في المعاملة بين قبائل الشمال بهدف إثارة الفتنة والفرقة بين صفوفهم[17].

نزح العديد من الإثيوبيين الى الصومال والذين كان معظمهم من قبائل الأوجاديين والأورمو قامت الحكومة بتوطينهم في الشمال الأمر الذي أثار استياء قبائل الإسحاق التي تعتبر أكبر القبائل القاطنة في الشمال باعتبار أن الحكومة إهتمت باللاجئين على حساب السكان الأصليين من خلال إعطائهم وظائف وأراضي وفرص تعليمية وتجارية ، كما كانت هناك شكاوي من أن الحكومة تشجع هؤلاء اللاجئين على تكوين ميليشيات عسكرية، وقد اشتكى زعماء الاسحاق مراراً الى مسئولي الحكومة من أن اللاجئين يقومون بترويع أبناء الاسحاق في المنطقة الحدودية المحاذية للاوجادين إلا أن الحكومة رفضت أن تتدخل وهذا ما يدل على أن الحكومة كانت تستخدم اللاجئين لتهديد الاسحاق وتبعدهم عن هدفهم الأصلي وتجعل جل تفكيرهم يكون حول الفتنة والتخلص من اللاجئين الذين حلوا محلهم[18].

وفي ظل تصاعد الأحداث فان حالة عدم الاستقرار السياسي إزداد سوء خاصة في أعقاب حادث انقلاب سيارة سياد بري في 1986 حينما اضطر الى مغادرة البلاد للعلاج في الرياض لمدة خمسة أسابيع فأعلنت حالة طوارئ دفعا لأية احتمالات لاستغلال الموقف، سبب الحادث احتدام الص ا رع على من سيخلفه في الحكم، فقد أثار تولي ابنه الحكم مؤقتا حفيظة العديد من أقاربه وصراعه على السلطة اخو سياد بري عبد الرحمان جاما بري وابن زوجته احمد سليما عبدول كما شارك في هذا الصراع وزير الدفاع محمد علي سامطر [19].

وفي أعقاب الحادث وما يتبعه من صراع على حكم ، عقد سياد بري عزمه على تصفية من يحتمل أن يحل محله، حيث قام بإحالة العديد من السياسيين ورجال الدين الى المحاكمة وبعد ذلك أصبح الصراع السلطة محصورا داخل دائرة الرئيس الضيقة بين يعرف بالدستوريين يقودهم محمد علي سامطر الذي تولى رئاسة الوزراء – وبين الأسرة الحاكمة التي تضم مصلح سياد بري – ابن الرئيس – والتي تعمل أحيانا مستقلة عنه وهكذا بدا التحالف داخل تلك الدائرة في التفكك في مستوياته العليا، وقد أدى عدم الاستقرار السياسي الى سعي سياد بري للاتفاق مع أثيوبيا، ولذلك وقعت الدولتان اتفاقية عدم اعتالا في نيسان 1988 [20].

شن النظام الصومال حملة تدمير منظمة ضد مدن الشمال، حيث فر سكانها الى الأرياف ثم ما لبث أن امتدت الاضطرابات جنوبا إلا أن حملات التصفية لم تنجح في كبح المعارضة بل ارتدت ضد النظام وبدأت المؤسسة العسكرية بالتفكك وتجمع العسكريون المنشقون في الجيش الوطني الصومالي في وسط البلاد وكانت حركة الصومال الموحد ، تشكلت من قبيلة الهاوي عام 1989 وسيطرت على العاصمة مقديشو، حاول سياد بري تهدئة الأوضاع عندما أقبال الحكومة ودعا الأطراف الأخرى للانضمام الى حكومة جديدة لكن احد لم يلب الدعوة عام 1990[21].

وفي حزيران عام 1990 وقع أكثر من مائة من شخصيات البارزة الصومالية وثيقة عرفت بأسم "إعلان مقديشو " يطالبون فيها سياد بري بالاستقالة وتعيين حكومة انتقالية لكنه رفض واخذ (يعد بإصلاحات دستورية في طريق التعددية السياسية بالرغم من أن معظم حركات المعارضة قوبلت بالبطش والقمع العسكري من قبل الحكومة كما ا زد من حدة الموقف الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعيشها الصومال ورحى الحرب الأهلية هذا ما دفع الجانب المعارض للتقارب مع بعضه البعض حيث اتفقت حركات المعارضة الصومالية المؤتمر الصومالي الموحد والحركة الوطنية الصومالية والحركة القومية الصومالية [22]. أن تنسق جهودها مشتركة للإطاحة بنظام بري ، أعقب ذلك الاتفاق محاولات احتواء الموقف المتأزم وعقد مصالحة وطنية من جهة الرئيس بري ووعوده بانفتاح سياسي، وإصدار دستور إلا أن محاولاته قوبلت بالرفض من جماعات المعارضة وفي أعقاب ذلك تصاعدت الحرب الأهلية بشدة وتحولت مقديشو الى ساحة قتال وفي 19 يناير 1991 نجحت قوات المؤتمر الصومالي الموحد بقيادة الجنرال فارح عيديد في اقتحام العاصمة وأجبرت سياد بري على الفرار في دبابة الى مسقط رأسه في منطقة جيدو على الحدود مع كينيا ثم اتجه عيديد بقواته نحو مطاردة قوات سياد بري في الجنوب [23].

رابعاً: الصومال في عهد الرئيس محمد سياد بري :

حكم سياد بري بلاده عن طريق مجلس ثوري مؤلف من خمسة عشر عضوا، سعى من خلاله الى البرلمان حل الدستور ، وحل الاحزاب السياسية ، وادخاله تعديلا على اسم البلاد عام 1970 اذ اصبح يعرف باسم (جمهورية الصومال الديمقراطية [24].

اتبع سياد بري عام 1976 نظام الحزب الواحد ، فأسس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي اذ تم نقل السلطة من المجلس الثوري الى الحزب الاشتراكي . كما تبنى النهج الاشتراكي كنظام للحكم في محاولة منه للتقرب من الاتحاد السوفيتي، واخذ مجموعة من الاجراءات منها تأميم المصالح والبنوك الاجنبية والتي أسهمت في زيادة شعبية نظام سياد بري اذ أسهم ذلك الاجراء في ارتداء النظام مظهراً وطنياً في مواجهة المصالح الاجنبية، فضلا عن تأميمه للتجارة الخارجية والمدارس الاجنبية[25]، الا انه وبمرور الوقت اتضح ان بري – بصفته رجلا عسكريا – يصعب عليه الاعتماد على المؤسسات الديمقراطية او التعامل مع المفكرين – وبالتالي فقد زاد اعتماده على رجال الأمن ، وتقييده لحرية التعبير مما ادى الى فقد العديد من القوى التقدمية والديمقراطية حماسهم للنظام ومن ثم تناقص شعبيته . ونتيجة لانفاق النظام على صعيد الجبهة الداخلية وصعوبة موقفه على المستوى الداخلي اتجه النظام الى الخارج[26].

حاول تهدئة الاوضاع على الحدود مع كل من اثيوبيا وكينيا، وبالوسائل الدبلوماسية والسياسية، ولكن محاولاته تلك فشلت بسبب عمق التباين في المواقف وعلى اثر ذلك حدث نزاع مسلح بين الصومال واثيوبيا حول اقليم اوغادين في تموز 1977، نجحت الصومال في تحرير اجزاء واسعة من اقليم اوغادين ، الا ان الدعم الذي حصلت عليه اثيوبيا من الاتحاد السوفيتي مكنها من استعادة الاراضي الواقعة في اقليم اوغادين . ونتيجة لتغير الموقف السوفياتي من نظام سياد بري اتجه عام 1978 نحو الولايات المتحدة الأمريكية وتحول منهجه الى الرأسمالية ، اذ وقع اتفاقية مع الولايات المتحدة تحصل بموجبها الاخيرة على تسهيلات عسكرية في الموانئ والمطارات الصومالية [27].

أدى تفاقم الإحداث على الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء الى وضع سياد بري دستورا جديداً للبلاد عام 1979 ركز فيه سلطات الدولة بيد رئيس الجمهورية ، كما طبق سياسة قبلية واضحة فأسند الى افراد قبيلته المراكز السياسية الحساسة والمهمة في البلاد ثم ضيق تلك الدائرة تدريجيا حتى انحصرت الامتيازات السياسية في افراد عائلته [28]. مما أدى ذلك الى تأسيس حركات معارضة لنظام سياد بري اعلنت عصيانها ضد حكومته المركزية ، وكانت اكبر تلك الحركات وابرزها تنظيما هي الحركة القومية الصومالية التي تأسست عام 1980 بزعامة عبد الرحمن علي الملقب بـ (تور) [29].

خامساً: الأزمة الصومالية ونهاية نظام سياد بري:

أخذت المعارضة بالتصاعد ضد نظام سياد بري، ولا سيما في الاقاليم الوسطى والشمالية، التي كانت تطالب بالمساواة السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها جنوب الصومال ثم تطورت الاحداث الى انتفاضات شعبية عمت أرجاء الصومال، وانقت الحركة القومية الصومالية في الشمال بزعامة عبد الرحمن علي مع المؤتمر الصومالي الموحد في الجنوب بزعامة محمد فارح حسن الملقب بـ (عيديد) على انهاء حكم محمد سياد

بري فتم لهم ذلك عام 1990 [30]. بعد سقوط نظام سياد بري وتولي علي مهدي رئاسة الدولة عام 1991 [31].

برزت الخلافات بين فصائل الحركة القومية الصومالية، اذ ان محمد فرح عيديد رئيس المؤتمر الصومالي الموحد ظل رافضا ومنافسا لعلي مهدي . وعكس ذلك الخلاف رغبة واضحة في الاستئثار بالسلطة من جانب الطرفين ، مما ادى من ناحية اخرى الى اثارة مخاوف قبائل (الاسحق) التي تعيش في شمال الصومال ، واتجهت لذلك السبب نحو الانفصال وتأسيس ما يعرف بـ (جمهورية ارض الصومال) . وفي ظل ذلك الوضع تحولت البلاد منذ ذلك الوقت الى مجموعات كبيرة من القبائل اضفى كل منها على نفسه اسما حزبيا جمع تحت لوائه ابناء قبيلته، وسادت الفوضى حين حاولت كل قبيلة من القبائل الحصول على اكبر قدر ممكن من الاراضي ، ومن ممتلكات الدولة المنهارة، بما في ذلك الاسلحة والمعدات الامر الذي ادى الناحية العملية وقتذلك الى نشوء عدد من الدويلات او الاقطاعيات المنفصلة والمتنافسة في الصومال، اذ فرضت قبيلة (الدارود) سيطرتها على جنوب الصومال بينما اعلنت (الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال) الحكم الذاتي في شمال شرق الصومال [32].

كان من نتيجة تلك المنافسات ان دخلت الصومال في ازمة حادة سببتها عوامل عدة منها طبيعة المجتمع العرقي والقبلي الصومالي، تفاقم الأزمة الاقتصادية وازدياد الديون الخارجية، والتخلف السياسي المتمثل في سيطرة الزعيم او جماعته على مقاليد السلطة ، فضلا عن ذلك عنصر التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للدول الافريقية [33].

سادساً: انهيار الدولة الصومالية وظهور الحركات الاسلامية :

كان لانهيار الدولة الصومالية عام 1991 وغياب حكومة مركزية قادرة على حفظ الأمن والنظام ، وتقديم الخدمات للمواطنين اثرها في بروز الحركة الاسلامية الصومالية ، فقد بدأت ارهاصاتها منذ ستينيات القرن العشرين في شكل طرق صوفية، الا ان حكومة سياد بري قضت عليها تماما، ثم عادت الحركة الى الظهور في عام 1991، ولكن في شكل فصيل عسكري عرف باسم (الاتحاد الاسلامي الصومالي) [34].

لم يرتبط ذلك الاتحاد بقبائل معينة، وقام على وحدة الدين، وانتشر حتى وصل الى الاوغادين داخل الاراضي الاثيوبية ، ولكن سرعان ما انهارت مؤسسات الدولة بالكامل ، وعمت الفوضى كل الصومال وشل عمل الفصائل بما فيها الاتحاد الناشئ[35].

وفي عام 1994، عادت الحركة الاسلامية الى الظهور في شكل جديد متمثل بـ (المحاكم الشرعية الاسلامية)، التي احدثت تحولا نوعيا في طبيعة واهداف الحركة الاسلامية الى جانب ظهور العديد من الحركات الاسلامية التي عرف بعضها بالتشدد والتطرف والبعض الاخر بالاعتدال . ولعل اهم الحركات الاسلامية التي ظهرت خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين هي[36]:

بعد سقوط الرئيس محمد سياد بري عام 1991 ظهرت نواة اول محكمة شرعية على يد الشيخ محمد معلم حسن بمنطقة (طور طيجلي) جنوب مقديشو بالتعاون مع شيوخ القبائل للفصل بين المتخاصمين بالاحتكام الى الشريعة ، الا ان الجنرال الراحل محمد فارح عيديد . الذي كان يسيطر على جنوب الصومال آنذاك، وخلفه ابنه حسين عيديد أحبط تلك المحاولة ، اذ عدها وسيلة لاضعافه [37].

تفاقم الصراع بين المحاكم الاسلامية وقادة التحالف بعدما قام الاخير باغتيال واختطاف اسلاميين تابعين للمحاكم وتسليمهم لدول الجوار، الا ان المحاكم الاسلامية تمكنت عقب ثماني اشتباكات رئيسة من الحاق الهزيمة بقادة التحالف[38].

تعد تلك الحركة من الحركات الاسلامية التي تمثلها الحركة الاسلامية المعروفة باسم (الاصلاح) التي تأسست عام 1978، وهي مرتبطة بالتنظيم الدولي للاخوان المسلمين . وهي حركة معتدلة في افكارها ، وتعرف نفسها بأنها حركة اسلامية وطنية تسعى لبناء مجتمع صومالي ملتزم بتعاليم للسلام ، وقائم على دعائم الاخوة والمساواة والعدالة ، وتؤمن بأن حل المشكلة الصومالية يأتي عبر المصالحة والحوار ونبذ العنف والاقتتال ، ولم تلك الحركة تعارض المحاكم الاسلامية ، لكنها ايضا لم تشارك في إعمالها . وقبل ان تنهار المحاكم الاسلامية، قال ابراهيم الدسوقي الناطق الرسمي باسم حركة الاصلاح ان حركته غير مسلحة وعلاقاتها مع المحاكم علاقة اخوية، كما انها علاقة تناصح ، لكن المحاكم الاسلامية لم تكن راضية عن موقف الحركة ، اذ كانت تعده مراوغا ، لذلك كانت تضيق عليها في بعض الحالات ، وعليه

يمكن القول: ان تأثير تلك الحركة حدود في الصومال ، على الرغم من ان لها امتدادا دوليا بحكم ارتباطها بالتنظيم العالمي للاخوان المسلمين[39] .

الخاتمة :

من خلال ما تم ذكره في البحث تم التوصل الى النتائج التالية:

1. لم يخب الحماس الوطني عند الصوماليين في مواجهة المستعمر الاجنبي، بل أخذوا في اتجاه التكتيك نحو العمل النضالي السري، بتشكيل جمعيات ونوادي سرية خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.
2. انطوت بداية الحكم الوطني وتجربة الحكم البرلماني مع توحيد الصومال واستقلاله على الكثير من بذور الفرقة والانقسام الإقليمي فقد حصل الجنوبيون على المناصب القيادية في الدولة وهو ما ولد الصوماليين الشماليين إحساسا بالاضطهاد الذي عمقته ممارسات النظام الحاكم بإهمال المنطقة الشمالية ، يضاف الى ذلك ضعف المؤسسات التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال ، فأسهم ذلك في تقوية الصراع الاجتماعي.
3. ان معظم الحركات الاسلامية التي ظهرت في الصومال في نهاية القرن العشرين كانت نتاجاً لحالة الفوضى التي عمت ارجاء البلاد لاسيما بعد انهيار السلطة المركزية ، وان كان تأثيرها محدود في الساحة الصومالية، مما اثار مخاوف بعض دول الجوار الافريقي ومنها اثيوبيا بسبب حالة العداء التقليدي بين اثيوبيا وتيار الاسلام السياسي في الصومال .
4. ان حالة الانقسام التي أخذت تطفو على السطح بين الحركات الاسلامية قد تؤدي الى مزيد من عدم الاستقرار السياسي في الصومال ، فضلا عن ان ذلك سيزيد الوضع سوءاً وبالتالي ستخفق الحركات الاسلامية التي تولت السلطة في الصومال من ادارة امور البلاد مما يجعل من السهل القضاء عليها من قبل العديد من القوى الاقليمية والدولية الساعية للقضاء على أي توجه اسلامي ليس في الصومال فحسب وانما في عموم القارة الافريقية .

الهوامش:

(1) جمال حمود الضمور ، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا، السودان، الصومال ، الاردن، مركز القدس للدراسات السياسية ، 2004، ص 384- 385 .

(2) ابراهيم نصر الدين ، الصومال : في انتظار المرحلة الاصعب ، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، العدد 27، 2007 ، ص 23.

(3) عايدة العزب موسى، محنة الصومال من التفتيت الى القرصنة ، القاهرة، مكتبة الشرق الدولية، 2009 ، ص 74.

(4) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، الاسكندرية ، منشأة المعارف، 1983، ص 253- 254 .

(5) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة الاقليات في الوطن العربي ، القاهرة، دار المعارف، 1980 ص 184 .

(6) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، مصدر سابق ، ص 254 .

(7) جمال حمود الضمور ، المصدر السابق 390؛ صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي ، الكويت، سلسلة عالم المعرفة ، 1982، ص 121-122 .

(8) هيفاء احمد محمد ، المصالحة الصومالية ، مجلة المستقبل العربي بيروت ، العدد 316 ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 69 .

(9) منى حسين عبيد، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية (مشكلتي جنوب السودان والصومال انموذجا)، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 92، 2007، ص 72- 73 .

(10) عبد الرشيد شارماكي: (1919– 1969) رئيس سابق لجمهورية الصومال ولد في هارديرى في إقليم لوبيا شمال الصومال ينظر : مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، جزء 11 ، لبنان: (د– ن)، 1998، ص 270

(11) محمد يعقوب عبد الرحمان ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2004، ص 216

(12) عميد أح محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال ، دار المعارف، القاهرة، ص 107

(13) رفت إجلال وابراهيم أحمد نصر الدين ، القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، مصر : دار النهضة العربية ، 1985

(14) محمد صادق صبور، مناطق صراع في إفريقيا ، مصر : دار الأمين للنشر والتوزيع، 2006، ص 107

(15) علي صبحي ، النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945– 1995، ط 2، بيروت، دار المنهل اللبناني للنشر ، 2006، ص 232

(16) منى حسين عبيد، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية (مشكلتي جنوب السودان والصومال انموذجا) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 92، 2007 ، ص32.

(17) عصام محمد، استعراض للموقف الجشع في الصومال الاستعمار والآثار الاقتصادية ، (د.ن)، السودان ، 2011 ، ص 6

(18) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية . والاستراتيجية للنشر ، 2001، ص 234

(19) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي ، الكويت، سلسلة عالم المعرفة ، 1992، ص 43.

(20) نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال ، السياسة الدولية ، العدد 111 ، يناير 1993 ، القاهرة K مؤسسة الأهرام ، ص 19 .

(21) المصدر نفسه ، ص 19 .

(22) علي صبحي ، المصدر السابق ، ص 236

(23) احمد ابراهيم محمود، المصدر السابق ، ص 235

(24) خميس دهام حميد ، الصومال دراسة في مشكلات توحيد الصومال الكبير والوحدة الوطنية والتدخل الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، 1996، ص 88– 89 .

(25) جمال حمود الضمور، المصدر السابق، ص 404 .

(26) صلاح الدين حافظ، المصدر السابق، ص 128 .

(27) منى حسين عبيد، المصدر السابق ، ص 73؛ علي حسين محمد ، الازمة الصومالية : اسبابها وطبيعتها ونتائجها ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 90، د.ت ، ص 75 .

(28) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد 37595، 13 تشرين الثاني 1989 .

(29) صحيفة الحياة ، القاهرة، العدد 14218، 21 شباط 2002؛ صحيفة الرأي ، الاردن ، العدد 7778، 9 تشرين الثاني 1991 .

(30) صحيفة الوسط ، لندن ، العدد 447، 21 آب 2000 .

(31) احمد ابراهيم محمود، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد 122، حزيران 1990، ص22؛ صحيفة الجمهورية ، العراق، العدد 7982، 12 ايلول 1991 .

(32) جلال رأفت ، الازمة الصومالية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 173 مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 21 .

(33) صحيفة الجمهورية ، العراق، العدد 7937، 22 تموز 1991 .

(34) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، الاسكندرية، منشأة المعارف ، 1983 ، ص 67.

(35) جلال رأفت ، العوامل الداخلية وازمة الدولة في القرن الافريقي ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 177، تموز 2009، ص 169 .

(36) هيفاء احمد محمد، الصومال في ظل سيطرة المحاكم الاسلامية ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد 354، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008، ص 107 .

(37) جمال عرفة، نشأة المحاكم الاسلامية مرتبطة بالاستقرار والاستثمار ، نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ 11 تشرين الاول 2006،

(38) راشد البراوي ، الصومال الجديد، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1993 ، ص 32.

(39) هيفاء احمد محمد، المصدر السابق، ص 109.

المصادر :

1. ابراهيم نصر الدين ، الصومال : في انتظار المرحلة الاصعب ، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، العدد 27، 2007.
2. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية . والاستراتيجية للنشر ، 2001.
3. احمد ابراهيم محمود، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد 122، حزيران 1990.
4. جلال رأفت ، الازمة الصومالية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 173 مركز دراسات الوحدة العربية، 1993 .
5. جلال رأفت ، العوامل الداخلية وازمة الدولة في القرن الافريقي ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 177، تموز 2009 .
6. جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة الاقليات في الوطن العربي ، القاهرة، دار المعارف، 1980 .
7. جمال حمود الضمور ، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا، السودان، الصومال ، الاردن، مركز القدس للدراسات السياسية ، 2004.
8. جمال عرفة، نشأة المحاكم الاسلامية مرتبطة بالاستقرار والاستثمار ، نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ 11 تشرين الاول 2006.
9. خميس دهام حميد ، الصومال دراسة في مشكلات توحيد الصومال الكبير والوحدة الوطنية والتدخل الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، 1996 .
10. راشد البراوي ، الصومال الجديد، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1993 .
11. رفت إجلال وابراهيم أحمد نصر الدين ، القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، مصر : دار النهضة العربية ، 1985.
12. صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد 37595، 13 تشرين الثاني 1989 .
13. صحيفة الجمهورية ، العراق، العدد 7937، 22 تموز 1991 .

14. صحيفة الجمهورية ، العراق، العدد 7982، 12 ايلول 1991 .
15. صحيفة الحياة ، القاهرة، العدد 14218، 21 شباط 2002
16. صحيفة الرأي ، الاردن ، العدد 7778، 9 تشرين الثاني 1991 .
17. صحيفة الوسط ، لندن ، العدد 447، 21 آب 2000 .
18. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي ، الكويت، سلسلة عالم المعرفة ، 1992
19. عايدة العزب موسى، محنة الصومال من التفتيت الى القرصنة ، القاهرة، مكتبة الشرق الدولية، 2009
20. عصام محمد، استعراض للموقف الجشع في الصومال الاستعمار والآثار الاقتصادية ، (د.ن)، السودان ، 2011 >
21. علي حسين محمد ، الازمة الصومالية : اسبابها وطبيعتها ونتائجها ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 90، د.ت .
22. علي صبحي ، النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945- 1995، ط 2، بيروت، دار المنهل اللبناني للنشر ، 2006.
23. عميد أح محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال ، دار المعارف، القاهرة.
24. فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، الاسكندرية ، منشأة المعارف، 1983.
25. محمد صادق صبور، مناطق صراع في إفريقيا ، مصر : دار الأمين للنشر والتوزيع، 2006.
26. محمد يعقوب عبد الرحمان ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2004.
27. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، جزء 11 ، لبنان: (د- ن)، 1998.
28. منى حسين عبيد، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية (مشكلتي جنوب السودان والصومال انموذجا)، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 92، 2007 .
29. نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال ، السياسة الدولية ، العدد 111 ، يناير 1993 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام .
30. هيفاء احمد محمد ، المصالحة الصومالية ، مجلة المستقبل العربي بيروت ، العدد 316 ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .
31. هيفاء احمد محمد، الصومال في ظل سيطرة المحاكم الاسلامية ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد 354، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.